



بلاغ رسمي رقم ( ٢١ ) لسنة ٢٠٢٢

إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر  
والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٣

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ ومناقشته والسير باجراءات  
إقراره وفقاً لأحكام الدستور، وكذلك إنجاز نظام تشكيلات الوزارات والدوائر  
والوحدات الحكومية.

وفي ضوء حالة التعافي التي يشهدها الإقتصاد الوطني من الآثار السلبية لجائحة  
كورونا، وتمكن الإقتصاد الوطني من تجاوز التحديات الاقتصادية الكبيرة التي واكبت  
الجائحة جراء السياسات الحصيفة والاجراءات الحكومية التي ساهمت في الحد من  
التبعات الاقتصادية للجائحة ووفرت الحماية الاجتماعية للمواطنين . وفي ضوء تمكن  
الحكومة من تنفيذ العديد من الاصلاحات الهيكلية في برنامجها للاصلاح الاقتصادي  
والمالي في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي من أبرزها الاصلاحات الهيكلية في  
النظام الضريبي، والاصلاحات الهادفة إلى تعزيز النمو الشامل من خلال تعزيز  
تنافسية قطاع الأعمال وخلق فرص العمل خاصة للشباب، وتعزيز مشاركة المرأة في  
سوق العمل وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

ولضمان استدامة الاستقرار المالي والنقدي والحفاظ على المكتسبات التي حققتها  
الاقتصاد الوطني جراء السياسات المالية والنقدية التي شكلت دعماً أساسياً للتعافي  
الاقتصادي والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، ومتابعة الجهود الهادفة إلى وضع  
الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على مسار هبوط تدريجي، وتعزيز مبادئ  
الشفافية والمساءلة والتشاركية في ادارة المالية العامة، ولأجل تحقيق معدل نمو



اقتصادي مستدام يساهم في خفض معدل البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، مع الاستمرار في تهيئة بيئة الاستثمار الجاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية. فقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقف الإنفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقف المحافظات لعام ٢٠٢٣، حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :

١. عدم فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.
٢. تعزيز الإنفاق الرأسمالي لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي وبما ينعكس إيجاباً على معدلات التشغيل.
٣. الالتزام بتنفيذ متطلبات تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي (٢٠٢٢-٢٠٣٣) وما تضمنته من مبادرات وخطط وبرامج.
٤. الالتزام بتنفيذ متطلبات خارطة طريق تحديث القطاع العام (٢٠٢٢-٢٠٣٣) وما تضمنته من خطط وبرامج.
٥. انجاز المهام المناطة بجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفق أولويات وبرامج واضحة، خاضعة للرقابة والتقييم، وضمن أطر زمنية محددة للتنفيذ.
٦. الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الأردني والبناء على الانجازات المتحققة بما يضمن حفز النمو الاقتصادي وتعزيز مرونة الإقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته.



٧. تحسين خدمات الرعاية الصحية وتوفيرها لجميع المواطنين، وتقديم الرعاية المتواصلة من خلال تقوية دور الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز اطار الحوكمة والمساءلة في القطاع وضمان مواءمة الرعاية الصحية مع المعايير الدولية، وتطوير قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي، وتسريع عملية التحول الرقمي وتعزيزها في القطاع الصحي للوصول الى أفضل المعايير المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية عالية الجودة.

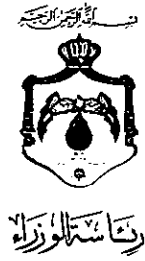
٨. الاستمرار في تعزيز وتطوير شبكة الامان الإجتماعي وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل، والسعي للوصول بآثارها الإيجابية لكافة فئات المجتمع بناء على أسس تحقق العدالة الاجتماعية وخطة متكاملة تتضمن تطوير آليات الاستهداف والوصول إلى الأسر الفقيرة والشرائح المستحقة.

٩. الاخذ بعين الاعتبار المشاريع والنفقات الضرورية لمواجهة الظروف الناجمة عن التغير المناخي ومتطلبات النمو الأخضر ومراعاة المعايير والمتطلبات اللازمة لذلك وخاصة تلك الواردة كمؤشرات لتنفيذ التفاهات والاتفاقيات المتعاقد عليها مع الجهات والمؤسسات الدولية.

١٠. تغطية الاحتياجات التنموية للمحافظات مع اعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ والمشاريع الملتمزم بها.

١١. الاخذ بعين الاعتبار المشاريع والخطط والمبادرات الواردة ضمن برنامج اولويات عمل الحكومة الاقتصادي.

١٢. الاخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة عند اعداد مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٣.



١٣. تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي والجمركي والتجنب الضريبي، وتعزيز اجراءات التدقيق والتفتيش الضريبي وتطوير أنظمة وبرامج التحصيل والتدقيق من خلال معالجة وتحليل البيانات والمعلومات المالية وتحديد الانحرافات والمخالفات الضريبية.

١٤. سيادة القانون وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام، في إطار من الشفافية والمساءلة، والتأكيد على استقلالية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة، وتعزيز السلطة القضائية.

١٥. مواصلة النهوض بالقطاع الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة من خلال الالتزام بتنفيذ الخطة الوطنية للزراعة المستدامة للأعوام (٢٠٢٢ - ٢٠٢٥)، والتي تهدف إلى زيادة إنتاجية القطاع الزراعي ورفع القيمة المضافة له، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة لتطويره وفتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية.

١٦. تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة والمضي قدما في جذب الاستثمارات خاصة في المشاريع الاستراتيجية الكبرى وبما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي حقيقي ومستدام.

١٧. الإستمرار في مأسسة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال معالجة التحديات الإجرائية للقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، وتبني مشاريع استثمارية وبنية تحتية في قطاعات مختلفة على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن تحقيق أهداف البرامج والخطط الحكومية، ويخفف الاعباء المالية على الحكومة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة.



رئاسة الوزراء

١٨. تحفيز قطاع السياحة والإستثمار السياحي، والعمل على جعل الأردن وجهة سياحية رئيسة من خلال تطوير منتجات سياحية منافسة ومستدامة، ووضع خطط استباقية متوسطة وطويلة المدى لرفع كفاءة العملية السياحية من خلال إنشاء قاعدة بيانات سياحية متكاملة وتطوير منظومة خطة أمنية للمواقع السياحية، وتطوير منظومة النقل السياحي، وتطوير رزمة الكترونية متكاملة للفعاليات لجميع محافظات المملكة.

١٩. متابعة تنظيم سوق العمل لضمان تشغيل الاردنيين وإحلالهم في الوظائف والمهن المتاحة ومعالجة الإختلالات والتشوهات في بعض جوانبه وتوفير اوضاع العمالة الوافدة المخالفة وإيجاد آليات جديدة لحث الشباب الأردني للإنخراط في سوق العمل بعد تمكينهم وتدريبهم وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.

٢٠. تعزيز أمن التزود بالطاقة من خلال تنفيذ إجراءات الخطة التنفيذية لاستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٣٠) وتنويع مصادر الغاز الطبيعي وتنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية (غاز، طاقة متجددة، صخر زيتي) ورفع المخزون الاستراتيجي للمشتقات النفطية والزيادة في تنويع مصادر الوقود المستخدمة في الصناعات والنقل وضبط الفاقد من الكهرباء.

٢١. تحديد اولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية الجديدة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على توصيات وحدة ادارة الاستثمارات الحكومية لتحقيق أكبر عوائد اقتصادية واجتماعية ممكنة بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

٢٢. الإستمرار في تعزيز عملية التحول الرقمي وتعزيز نهج الحكومة الالكترونية من خلال التوسع في أتمتة الخدمات الحكومية ودعم توفير المهارات الرقمية في الأردن، والأخذ بعين الاعتبار المشاريع والمبادرات والإجراءات اللازمة لتنفيذ



- الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي والخطة التنفيذية للأعوام (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، وتحسين نوعية الخدمات وجعلها أكثر فاعلية واستدامة وموثوقية، وتعزيز بيئة العمل، وتحسين موقع الأردن بحسب المؤشرات العالمية في مجال التحوّل الرقمي، ودعم ريادة الأعمال وتطويرها بجميع أنواعها.
٢٣. تحسين وتفعيل منظومة النقل العام المستدام وزيادة كفاءة وسائل النقل العام، من خلال توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية وبناء قدرات العاملين في هذا القطاع.
٢٤. تعزيز أمن التزود بالمياه، من خلال تنفيذ مشاريع كبرى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي ومحطات التنقية للاستخدامات الزراعية وضبط الفاقد من المياه، وعمل دراسة شاملة ومعقدة لمصادر المياه الجوفية وسبل تعزيزها واستثمارها بالشكل الأمثل، ومواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
٢٥. استعادة التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية والحد من خسائر الشركة، والعمل على إبرام اتفاقيات لتصدير الكهرباء إلى دول الجوار في ضوء الفائض في إنتاج الكهرباء، وتوجيه دعم الكهرباء للأسر المستحقة.
٢٦. الإستغلال الأمثل للمنح والمساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات الدولية والتأكيد على قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتنفيذ المؤشرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة بموجب الإتفاقيات الموقعة معها.



٢٧. متابعة تطوير منظومة التعليم العام، وتنفيذ المبادرات والإجراءات المتعلقة بتحسين البيئات المدرسية في المدارس الحكومية والتوظيف الموسع للتكنولوجيا في التعليم، والتوسع في التعليم المبكر، والاستغلال الأمثل للأبنية المدرسية من خلال الدمج المدروس للمدارس الصغيرة وضمان معايير الأمان والرعاية والسلامة، ومتابعة تنفيذ استراتيجية التعليم الدامج، والعمل على تطوير التعليم المهني بما يتواءم مع احتياجات التشغيل.

٢٨. تطوير تشريعات حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

وقد استندت موازنة عام ٢٠٢٣ إلى التوقعات الإقتصادية الرئيسية التالية :

١. التعافي التدريجي للاقتصاد الوطني حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (٢,٧٪) لعام ٢٠٢٣ و(٢,٧٪) لعام ٢٠٢٤ و (٣,٠٪) لعام ٢٠٢٥. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (٦,٦٪) لعام ٢٠٢٣ و(٥,٧٪) لعام ٢٠٢٤ و (٥,٦٪) لعام ٢٠٢٥ على التوالي.
٢. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (٣,٨٪) في عام ٢٠٢٣ و(٢,٩٪) في عام ٢٠٢٤ و(٢,٥٪) في عام ٢٠٢٥.
٣. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (٥,١٪) لعام ٢٠٢٣ ونحو(٤,٥٪) في عام ٢٠٢٤ ونحو(٤,٠٪) في عام ٢٠٢٥.
٤. نمو المستوردات السلعية بنسبة (١,٢٪) لعام ٢٠٢٣ ونحو(١,٨٪) في عام ٢٠٢٤ ونحو (٢,١٪) في عام ٢٠٢٥.



٥. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٣ نحو (١,٦٪-) لتصل هذه النسبة إلى (٩,٤٪-) في عام ٢٠٢٤ ومن ثم إلى (٩,٣٪-) في عام ٢٠٢٥.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية:

١. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
٢. رصد المخصصات المالية الضرورية لدعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.
٣. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
٤. الاستمرار في ضبط التعيينات على الوظائف الشاغرة وقصرها على الاحتياجات الملحة.
٥. تغطية كلفة فوائد الدين العام الداخلي والخارجي.
٦. رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والنفقات الجارية لإدامة عمل مجالس المحافظات.
٧. ضبط معدلات نمو الانفاق العام والجاري منه على وجه التحديد دون التأثير على قدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها على النحو المطلوب.





٨. ضبط وترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات الرامية إلى الترشيح في استخدام المحروقات والكهرباء والمياه والقرطاسية، ومتابعة الصيانة الدورية والمنتظمة لشبكات المياه، وتعزيز استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء والأدوات الموفرة للطاقة، وضبط استخدام السيارات الحكومية والتدفئة، وكذلك بند السفر، وعدم تغيير أو شراء السيارات والآلات الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.

٩. عدم رصد أي مخصصات للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية والإقتصار على رصد هذه المخصصات ضمن مجموعة تعويضات العاملين في النفقات الجارية.

١٠. تصنيف نفقات المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع الأنشطة الجارية ضمن النفقات الجارية.

١١. عدم التعيين على حساب المشاريع الرأسمالية، بما في ذلك شراء الخدمات الا في الحالات المبررة فقط.

١٢. رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية/ الدعم النقدي الموحد.

١٣. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

١٤. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص .



١٥. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.
١٦. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.
١٧. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.
١٨. رصد المخصصات المالية في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة الموقعة مع الجهات المانحة.
١٩. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
٢٠. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
٢١. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكين المجلس من متابعة المهام المناطة به بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧.
٢٢. رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.
٢٣. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والمياه والطاقة.
٢٤. رصد المخصصات المالية اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي.



رئاسة الوزارة

٢٥. رصد المخصصات اللازمة لتعزيز الامن السيبراني والحماية الالكترونية وتحسين الأنظمة التقنية والتكنولوجية الوطنية.

٢٦. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

٢٧. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.

وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازنتها للاعوام ٢٠٢٣ - ٢٠٢٥ بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه ٢٣/١١/٢٠٢٢ مع تضمين مشاريع موازنتها المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اعتمادها من قبل مجالس المحافظات، مع مراعاة محدودية الموارد المالية المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته ونتاجيته عند اعداد هذه الموازنات، وعلى ان تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإجراء التعديلات و التحديثات التي طرأت على خططها الإستراتيجية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تضطلع بها وكلفها، والمهام التي تقوم بها ومساهماتها في تحقيق الاهداف الوطنية، والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس وقيم مؤشرات الأداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن قيم المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى)



والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وأبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة / الدائرة في السنة السابقة لسنة الموازنة وأهم التحديات التي واجهتها في تحقيق الانجاز، والنتائج والمخرجات التي يقدمها البرنامج لتحقيق الأولويات الوطنية، بما يفضي الى تسريع وتيرة العمل نحو إنجاز أولويات الحكومة واستكمال الخطط والبرامج الوطنية التي تبنتها والتزمت بها الحكومة، وبما يمكن من إجراء التقييم المستمر للإنجازات والأداء الحكومي. إضافة إلى بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديرية والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج. مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي تمت على جداول الموازنة والمعلومات المطلوبة حسب النماذج الجديدة والمتضمنة تحديد الأولويات القطاعية وعلى مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمتعلقة بالتغير المناخي والنوع الاجتماعي والأولويات الأخرى والنتائج المتوقعة لها.

وليتسنى تحقيق اهداف السياسة المالية والوصول الى عجز مالي مقبول واحتواء الدين العام ضمن المستويات الآمنة خلال السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥ فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة ببلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٣.

رئيس الوزراء  
الدكتور بشر هاني الخصاونة